فينومينولوجيا العولمة و التباس المفاهيم في العلوم الاجتماعية

الدكتور : كرازدي إسماعيل جامعة الحاج لخضر باتنة

العنوان الإلكتروني : smail.krazdi@yahoo.com

عندما تتجرد العولمة من المواقف والإدراكات تتكشف معانيها الحقيقية فتصبح مع مرور الوقت تشكل فينومونولوجيا للعالم يفهم من خلالها لأنها تكاد تستغرق جميع المجالات الحياتية : إقتصادية ، سياسية ، إجتماعية وتتدخل لتراقب كل شيء وتقصي لكي تهيمن على كل شيء .

هذا المقال يعد مدخلا لدراسة العولمة من خلال المنهج الفينومونولوجي حيث يتم الرجوع للظاهرة ذاتها أين يتم إستقطاب عدة إشكالات أهمها إلتباس المفاهيم في العلوم الإجتماعية وبروز منظومة جديدة من المعاني والدلالات والعلاقات الهجينة .

Lorsque la mondialisation se dépouiller des attitudes et des perceptions ces réelles significations se révéler, cependant elle présente au fil du temps une phénoménologie Du monde , qui touche tous les domaines vitaux : économique, politique, sociale et elle intervienne pour contrôler tout chose et élimine a fin de dominer de tout.

Cet article constitue un préambule pour étudier la mondialisation a travers La méthode phénoménologique donc le retour au phénomène lui-même , la où ce passe l' attraction de plusieurs problématique dont le plus important l'ambiguïté des concepts dans les sciences sociales Et l'émergence d'un nouveau système de significations et de connotations et de relations hybrides.

مقدمة

تستند السوسيولوجية المعاصرة إلى مواضيع إجتماعية مختلفة هدفها إزالة الغموض والالتباس عن الظواهر الاجتماعية المتفاقمة والمتسارعة في المجتمعات ، وذلك بغرض إيجاد منهج علمي مؤطر وعقلاني قادر على التفسير والتمحيص الدقيق لإختلال المعايير الاجتماعية التي لا تتجاوب مع العقل أو تلك التي تنحرف عن السياق العام لما هو غالب وخاص.

من هذا المنطلق تبرز العولمة كمفهوم سوسيولوجي ينتمي إلى علم الاجتماع العالمي قوامه تكنولوجيات الاتصال والإعلام والمعلومات الجديدة يضفي مؤشرات جدلية ونوعية على السلوكات والمعاني ويؤدي إلى تغير مضامين ومفاهيم عديدة كانت تعد وحدات مركزية للتحليل في ميدان السياسة الدولية من قبيل مفاهيم : الدول القومية ، السيادة ، الهوية ، الحدود ، الديمقراطية المواطنة ، القانون ، الصراع ، النظام ، القوة ، توازن القوة.

ففي عالم عالمي الطبع أضحت العولمة شأنا كبيرا وذات طابع ظاهراتي عابر للحدود لا يخلو أي مجتمع من الحديث عنها حتى وإن كان كل مجتمع يسأل عنها ويجيب بطريقته الخاصة ، وهي – العولمة – لا تنطوي في تمظهرها وتأثيرها على مجرد آليات وعمليات مختلفة بل تضفي معاني ومعايير جديدة على مستوى الفكر والممارسة ، فبدلا من القول بأنها فعل شاذ أو مؤقت أصبحت تعمل على تفكيك وتنميط الخطابات الفكرية وتتفاعل كمتغير مستقل متجاوزة الإلتباس واللبس الذي طغى على جل الدراسات التي تناولتها ، وأصبحت في صورة متقدمة معيارا لبلورة وصياغة المفاهيم والأفكار وركيزة لا يمكن الإستغناء عنها لفهم العالم ، أو بالأحرى أصبحت فينومينولوجيا لتفسير الظواهر المختلفة على مستوى العالم .

وأصبح التساؤل يتمحور حول : كيف يساهم مفهوم العولمة من منطلق المنهج الفينومينولوجي في تجاوز إلتباس المفاهيم وتقييم الدلالات والمعاني ؟ .

وتتجلى أولى علامات هذا المنطق في العودة إلى العولمة نفسها ووصفها كمعطى ، والبحث مباشرة فيها كما يخبر عنها الوعي وذلك بتحرر كامل من أي مفاهيم أو نظريات مفسرة مسبقة ، بإستعمال الملاحظة الظاهرة قصد تحليلها وتحديد خصائصها وفهمها على وجه الخصوص.

يتناول هذا المقال جانب مهم من الجدل القائم بين المفهوم والبحث في سياقات زمانية ومكانية مختلفة تتجدد في دائرة العلاقة القائمة بين الواقع والنظري حيث تلعب فيها العولمة أساسا للفهم والتنبؤ والتفسير وتقدم نفسها كمرجعية لضبط الدلالات والمعاني .

أولا : إلتباس المفاهيم والمغالطات المفاهيمية في عصر العولمة .

العولمة ظاهرة إجتماعية بالغة الإتساع وعظيمة الأثر في منطوياتها وتداعياتها بتلك العمليات التي تضفي الزخم والكثافة على العلاقات الإجتماعية المتبادلة والمتداخلة وبالخصوص إضفاء الترابط بين ماهو محلي وماهو عالمي ، لكن ولكون العولمة تمثل منظومة من السيرورات التي لا يمكن التكهن بها أو التحكم فيها فإنها تطرح مخاطر وتحديات جديدة قد تترك آثارها فينا جميعا(1) .

ينجر هذا الأثر على المفاهيم والمصطلحات والأفكار ، فقد أصبحت المفاهيم في عصر العولمة تقدم مخاطر أكثر مما تقدم مناقب خاصة إذا أسيئ إستعمالها سواءا عن قصد أو عن غير قصد ، من قبيل السعي لتقمص أفكار وتوجهات لا تخدم المواضيع المراد دراستها أو تضخيم الصورة العامة لإضفاء الغموض كبعد غالب ينطوي على الترويج لفكرة أن العلم يجب أن يتحرك بتلك المفاهيم وأن من يخوض فيه لا ينبغي له إلا أن ينهم منها ويحترف إستخدامها وإلا عد خارجا عن نطاقه في الوقت الذي وجد العلم ليبسط وييسر .

فالمفاهيم هي رموز نعبر بها عن أفكار وظواهر تجمعها خصائص مشتركة أو بمعنى آخر تصورات وتجريدات لأوصاف تلك الظواهر وخصائصها المشتركة (2) و ليس المفهوم عونا من أجل الفهم فحسب بل هو طريقة للتصور ، إنه ينظم الواقع محتفظا بصفات الظواهر المتميزة ، الدالة ويقوم بأول تصنيف وسط سيل الإنطباعات التي تنهال على الباحث (3) .

إلا أن إستخدام المفهوم قد يكون فيه الكثير من المغالطة وتطبيقاته في نفس الوقت قد لا تخدم الواقع الذي يفرض نفسه مما يؤدي إلى خلل في العلاقة القائمة بين الواقع والنظرية والتمادي في التركيز على المضامين الزائفة أو المغلوطة يؤدي في النهاية إلى تمييع صورة الفكرة المراد تقصيها ميدانيا .

وفي نفس السياق فإن الترجمة الحرفية للمفاهيم من اللغات الغربية إلى اللغة العربية أو صعوبة إيجاد مفاهيم مقابلة تطرح عدة إشكالات تؤدي إلى تجاوز المعنى الحقيقي للمفهوم أو التداعي وراء معنى غربي لا يتناسب وواقعه وحقيقته ، فالكلمة في اللغة العربية قد لا تجد لها مقابل في اللغات الأخرى ، أو العكس قد تكون الكلمة أو المعنى الذي يقصد في اللغات الأجنبية لا يجد له مصطلحا في اللغة العربية ، لكن في نفس الوقت قد تكون الكلمة في اللغة العربية ذات معنى واضح ومتوافق مع ما يقابلها في اللغات الأجنبية إلا أن طريقة إستعمالها قد تحدث الفارق ، وحسب الجابري فإن المفهوم هو " تكثيف للمتعدد ، وتركيز للتجارب في تصور واحد يعبر عنه بكلمة أو كلمتين من لغة معينة، هي اللغة التي وضع فيها ذلك المفهوم أول مرة ، فإن مجرد الترجمة لا تكفي" وبالتالي فهو – الجابري – يطالب بضرورة تبيئة المفهوم قاصدا بذلك جعل المفهوم الأداة الذي ننقله من ثقافةٍ أخرى ليسكن منزلنا (*)، يتكيف مع نظامه ومعطياته، حتى يستطيع التعبير فيه وعنه تعبيرا مطابقاً ، وبالتالي فإن مصدر الخطر ليس المفاهيم نفسها بل ترجمتها ترجمةً حرفية، تنقل معناها الأصلي إلى حقل لا أصل لها فيه، كالترجمات التجارية والأيديولوجية المتداولة في الثقافة العربية المعاصرة .

كما أن الكثير من المفاهيم لا تجد لها صدى في الواقع أو بالأحرى يكون إسقاطها في غير محله أو بعيد عن المعنى الحقيقي له ، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد المعاني والدلالات وصعوبة إيجاد تناسق بين الجانبين النظري والتطبيقي ومن جانب آخر تلتصق ببعض المفاهيم صفة التعقيد – سواءا كان هذا التعقيد فعليا أو مفتعلا – بحيث لا تستقر على منظومة معرفية ثابتة مما يؤدي إلى تشويش الرؤى وتعميق المعضلة وهي ذات الإشكالية التي يطرحها كل من مفهومي العولمة والحكم .

(*): البيئة في اللغة العربية تفيد في أصل إستعمالها المنزل .

هذه الإشكاليات التي تطرحها المفاهيم زمن العولمة لا تجد فارقا بينها وبين كثير من التساؤلات الأخرى الحرجة بشأن العلوم الإجتماعية بصورة عامة ، من قبيل التساؤل عن طبيعة علاقة المناهج والعلوم الإجتماعية بالقضايا المعاصرة وهل كل ما يتم التنظير له والبحث فيه يخدم هذه القضايا التي تطرح نفسها أم أن هناك مساعي لتعميق الفجوة بين الجانبين ؟ .

يجيب دوركهايم عن بعض هذه التساؤلات من خلال إثارته لمعضلة المصطلحات المعقدة التي تشوش الرؤى وترسم مشارف المفردات السياسية والتحليلية بقوله :

(في واقعنا المعرفي الحالي ، لا نعرف تماما ماهية الدولة أو السيادة أو الحرية السياسية أو الديمقراطية أو الاشتراكية ، ... الخ . إذن ، على أحد أن يدفعنا إلى الشهادة زورا عند إستخدامنا لهذه المفاهيم طالما لم تتم صياغتها بشكل علمي . غير أن المعاني التي ترادف معانيها تتكرر دوما في سجالات علماء الاجتماع يتم إستخدامها باستمرار بثقة عالية وكأنها تعبر عن أشياء بديهية معروفة ومعرّفة بشكل سليم لكنها في الواقع تثير المزيد من البلبلة وتوقعنا في زوبعة من المسلّمات والإسقاطات والرغبات الهلامية) (4) .

المعنى الذي يقصده دوركايم يشير بصورة واضحة إلى أن الصعوبة تكمن في العلاقات غير المستقرة وغير المثيرة للاستقرار بين اللغة النظرية البلاغية بمفاهيمها ومستلزمات الملاحظة على أرض الواقع عند تعاملنا مع أية حقيقة تاريخية لتوضيح الفكرة وهذا التحدي يستلزم أن يتدخل العلم ليتولى مسؤولية ضبط كلماته بطريقة رمزية إصطلاحية وتحويل المسميات المنطوقة المعروفة مسبقا إلى مفاهيم دالة .

إذن ، مالذي يجب فعله ؟ أو كيف يتم التعامل مع أزمة توظيف المفاهيم التي تبدو للوهلة الأولى معقدة ولكنها في واقع الآمر بسيطة تقتضي فيما تقتضيه تبسيط المسائل والإهتمام بالجوانب اللغوية والتاريخية والبحثية في سياق بعض الملاحظات الجانبية من قبيل تجاوز وإستبعاد الفكرة الجاهزة التي تتبادر إلى الذهن لتضفي وضوحا زائفا على الموضوع وكذا الاستخدام العفوي القائم على مزج المصطلحات مما يساهم في إختزال الأشكال والمعاني الأساسية . والأكثر من ذلك إعتماد نوع من الخصوصية في توصيف الظواهر وإخراجها من خلال مفاهيم أصيلة وذاتية وهذا ما يطرح خاصة على مستوى الخطاب اللغوي والمفاهيمي العربي الذي غالبا ما ينحو إلى إستيراد المفاهيم وإستعمالها على حالتها اللغوية على مستوى البحث والتحليل والممارسة .

فالتعامل مع المفاهيم يكون إنطلاقا من منطق ثلاثي الأبعاد : تاريخ المفهوم – إلتباس المفهوم – تطبيقات المفهوم ، وهذا المنطق الثلاثي تفرضه طبيعة المفاهيم السياسية الإجتماعية (على حد تعبير روبرت بارتلسون) القابلة لإمتصاص وإحتواء تشكيلة متنوعة من المعاني نتيجة لتنوع الهدف والسياق الذي تستخدم فيه ، وهذه الخاصية هي التي تجعل المفاهيم تزداد إلتباسا وبالتالي مثيرة للجدل ، فتاريخ المفاهيم لا ينطلق من تعريف محدد لمفهوم بعينه وإنما يهتم ويتابع أثر التعريف والتطبيق على المفهوم وأثر المفهوم بدوره على المحيط الذي أستخدم فيه ، بعبارة أخرى يهتم تاريخ المفاهيم بما يحويه المفهوم من معنى في سياق بعينه كما يهتم بالفعل الذي يحدثه المفهوم في هذا السياق .

وهذا يعني ضرورة تناول الحقائق الاجتماعية التي يحاول أي مفهوم مرادفتها من خلال تحديد العمليات التي تسبق تشكلها ، لتحقيق ذلك ، وكخطوة أولى يجب الاحتفاظ بمسافة نقدية لازمة بعيدا عن الأيديولوجيات التي قد يعكسها المصطلح بالأساس ، وبعد ذلك ، يتم إخضاعها إلى التعريف الإجرائي من خلال مواجهة بعض مسلمات الخطاب الشائع غير القائم على الانعكاسية الذاتية ، ثم إعتماد الفكر النقدي لدراسة التوترات القائمة بين المصطلحات والمفاهيم الرنانة المختلفة لتسهيل فهم أثرها على العمليات الاجتماعية وذلك بالإلتفات إلى تكوينها وممارستها من منطلق تاريخي وتحليلي بإعتبارها عملية يمكن فهمها في حقل دلالي وسياسي أوسع .

مثلا بالنسبة للعولمة ، فبقدر ما تلقى الإجماع في تمظهراتها الخارجية الصرفة وتبعاتها الآنية على الأفراد والجماعات بقدر ما لا يشمل ذلك الظاهرة في تركيبتها المفاهيمية الخالصة أو في تكوينها الإبستمولوجي ، وأصبحت بسبب كثافة الاستعمال وتضارب الاستخدام وتجاذب التوظيفات تحمل الشئ ونقيضه و أصبح إلتباس مفهومها هو الغالب إلى درجة المطالبة أحيانا بإستبعاده تماما

من دائرة المناقشة العلمية ، فالكلمات المستحدثة الرائجة تلقى جميعا المصير نفسه ذلك أنه كلما زادت دائرة الخبرات التي تدعي إلقاء الضوء عليها فإنها تصبح بذاتها أكثر الأمور غموضا ، ولذات الأسباب أصبح مفهوم آخر هو مفهوم الحكم governance يتمظهر بأشكال متعددة ومعقدة .

مفهوم الحكم أصبح يتوزع على عدة مجالات لغوية وينتمي إلى أكثر من معنى واحد لكنه في الأصل سواءا في اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية كان يؤدي نفس المعنى ويقتصر في دلالاته على معناه التقليدي والمرتبط أساسا بالحكومة إلا أنه وبإختلاف الظروف وتواتر الأسباب وتعددها تغيرت الدلالات والمعاني .

فالحكم بمفهومه التقليدي المرتبط بالحكومة يقصد به الأجهزة والأدوات السياسية التي يقوم المسؤولون من خلالها بتطبيق السياسات وصنع القرارات ، لكن مع التطورات المتسارعة ومن أهمها وأبرزها العولمة أصبح الحكم محل نقاش وجدل على مستويات متعددة ، وتعرض للمساءلة والتغير من عدة جوانب :

من حيث طريقة ممارسته : من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى .

من حيث من يمارسه : بعد أن كانت هناك الدولة فقط أصبح هناك أطراف أخرى .

من حيث أهدافه : فبعد أن كانت محلية أصبحت عالمية .

فنظرا للعجز الذي أحاط بنموذج الحكومة التقليدية ونظرا لتراجع أدوارها المؤسسية وسلطاتها التنفيذية في حكم المجتمع ودعم مصالحه العامة ونظرا للعولمة أصبح الحديث أكثر تطرفا حول ما يسمى الحكم بدون حكومة Governance Without Governement كدعوة للخروج عن النزعة المركزية والإنفتاح في الحكم والمسؤولية نحو جميع الأطراف المعنية فالوطنية والإلتزام والمواطنة والولاء والقيادة السياسية وقيام السلطة التنفيذية إلى جانب السلطات الأخرى ، كلها مسؤوليات باتت تتجاوز قدرة الحكومة الرسمية على الوفاء بالإلتزامات المرجوة بشأن المجتمع والرفاهية وأصبح نموذج الحكومة التقليدي عاجزا وتلك هي الإشكالية التي تدفع إليها عوامل العولمة .

ظهر مفهوم الحكم GOVERNANCE ليشغل موقع الصدارة بين مختلف المعطيات العالمية كالعولمة والتحول الديمقراطي ، وذلك لما أثاره من جدل واسع النطاق بين مؤيد ومعارض ، خاصة أنه يسعى إلى بلورة الشكل الذي يجب أن تكون عليه طبيعة العلاقة بين كل من الدولة والحكم من ناحية ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى مع التأكيد على كل من الشفافية والمساءلة في ظل حكم رشيد ، وإن واجه – مثل غيره من المصطلحات – صعوبة الوصول إلى تعريف إجرائي محدد بصدده خاصة في ظل تعدد أبعاد المفهوم سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا ودوليا .

ويثير تحديد المصطلح العربي الأدق للفظة "governance" الإنكليزية جدلا واسعا ولا يزال نظرا لاعتبارات سياسية ودينية ولغوية وإقليمية مختلفة ، وهذا ما تجسد في عدة مصطلحات مثل : الحاكمية والحوكمة والحكمانية والحكامة وإدارة الحكم والحكم الرشيد وغيرها .

فالمفهوم يطرح إشكالية كبيرة من حيث حركيته وعدم إستقراره ، ولا تتحقق مصداقيته إلا بثبوت وإستقرار الظاهر القيمية التي عبر عنها وتمأسس من خلالها في ظل تصاعد المعايير العالمية وتراجع الخطاب ذو القاعدة القطرية .

ثانيا : العولمة بين المفهوم الظاهر والمفهوم الكامن .

تخطت العولمة مجال التعريف والتصنيف وأصبحت أمرا واقعا يمتد في مرجعياته إلى ما يواكب تاريخ الإنسانية جمعاء ، وأصبحت تحمل مضامين كامنة وأخرى ظاهرة ولا يمكن بأي حال تخطي هدا النطاق دون وضع حدود فاصلة بين الأمرين وإذا كان هناك إرتباط بالتعريف فليس إلا لفهم الظاهرة وتقصي أبعادها .

ولعل أهم شئ إرتبط بالعولمة وما أثير بشأنها هو مسألة تعريفها ونشأتها ، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عناصر أهمها أن المصطلح في حد ذاته جديد ولم يستخدم من قبل وكذلك الظاهرة جديدة وإن كانت لها أبعاد تاريخية ، وكل ذلك إلى جانب مواكبتها

لتطورات كبيرة على جميع المستويات ، إلا أن هذه المعضلة أصبحت مع الوقت في خانة تاريخ العولمة ، فقد أصبحت العولمة لا تطرح أية إشكالات على مستوى التعريف كما كان الحال عند بداياتها ذلك أنها أصبحت قبل كل شئ أمرا واقعا ، بالرغم من أن بعض التحاليل الذاتية والإيديولوجية تحاول أن تجعل الغموض السمة البارزة لها .

وبالتالي فإنه بعيدا عن التعاريف المختلفة للعولمة ، فقد أضفى هذا المفهوم على نفسه نوعا من الجدل الذي ساير مسار الظاهرة مما أدى تبعا لذلك إلى تطور تدريجي لمضامين مختلفة مستمدة من هذا الجدل ذاته ، وبناءا على ذلك فالتركيز سينصب على مفهوم العولمة وليس على تعريف العولمة من منطلق وأن هذا المفهوم يلعب دورا مهما في النظرية الإجتماعية وأصبح معيارا لفهم الظاهرة نفسها .

مع التنوع في المعنى والتعدد في الدلالات وبالنظر إليه كمفهوم للتنظير والتحليل الإجتماعي يجب أن يتوافق مفهوم العولمة مع ثلاثة معايير :

1- أن يكون له معنى محدد (غير عشوائي) .
2- أن يكون قابلا للإستخدام في التحريات التطبيقية وأن يشتمل على تشكيلة كبيرة من التطبيقات المحتملة .
3- أن يكون مجردا لا يحوي أية مقولة مسبقة لمحتوى محدد (5) .

وتبعا لهذه المعايير يجب أن يحقق المفهوم الوظائف التالية : التنظيم والتوجيه والتعيين والتنبؤ ، فهو أداة ووسيلة للتعيين عبر التجريد والتصور بالإدراك مباشرة وفي هذا النطاق يعتقد جنز بارتلسون بأن مفهوم العولمة تمكن من تحريك كل شئ معه ، وأصبح أداة تحول وإنتقال للمفاهيم (6) .

وإستقراءا للتعاريف المختلفة للعولمة فإنه يتأكد لنا ما يلي :

- تمدد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية .
- تكثيف الاتصالات وغيرها من الروابط .
- تداخل الممارسات الاقتصادية والاجتماعية .
- ظهور البنية التحتية العالمية .

هذه المفاهيم الأربعة : التمدد ، التكثيف ، والتداخل والبنية التحتية مفيدة لاستكشاف أثر العولمة وتفتح المجال للتساؤل : أي دور يلعبه هذا المفهوم – العولمة – ؟ وماذا تشكل العولمة في حد ذاتها ؟ وماهي أهميتها المعرفية ؟ ماذا تقدم هذه الأخيرة في المجالات المختلفة سياسيا وثقافيا وإقتصاديا ومعرفيا وكيف تساهم إلى جانب المفاهيم الأخرى في فهم الظواهر وتحليلها ؟

ولن تتأتى الإجابة عن كل تلك التساؤلات إلا بعد تمحيص وتقصي للأبعاد الظاهرة والخفية للظاهرة والمفهوم فقد :

- أصبح مفهوم العولمة حالة أو شرطا لإمكانية أن يصبح أحد مكونات هذا العالم أي أن يتحول إلى مرجعية في حد ذاته أكثر من كونه قائما على مرجعية عالم من الأشياء .
- تغير مفهوم العولمة من مجرد تعريف لعالمه الخاص إلى منظور عولمي يمكن من خلاله فهم التغيرات التي تحدث وأصبح أيضا باب منفتحا على آفاق لخيال سياسي قائم على قاعدة من التطلع والأمل في التحاور والتسامي .
- مفهوم العولمة أصبح يشكل مجموعة متميزة من القضايا والمناقشات التي تعتبر ماهو عولمي مجالا مستقلا قائما بذاته للفكر والعمل .

وفي المقابل هناك رهانات جديدة للعولمة تعبر عن تسويات إجتماعية ناشئة عن مجموعة تغييرات إقتصادية إجتماعية وثقافية :

- فالعولمة هي واقع إجتماعي شامل وليس ظاهرة إقتصادية ، هذا الواقع له رهانات لعل أبرزها التسويات الإجتماعية ذات الصلة بإنتاج الخدمات .

- العولمة هي مجموعة عمليات تفاوض وإعادة تفاوض للمجتمعات مع المكان والزمان (التأثيرات التي أحدثها ظهور المنظمة العالمية للتجارة بدل الإتفاقية العامة للتجارة غات) .
- العولمة هي منافسة بين أنظمة إجتماعية بعدما كانت منافسة بين أنظمة إقتصادية ولهذا نقول أن العولمة رهان سياسي (7) .

المقصود بالمفهوم هنا إذن لا يعني الإطار القائم على تحديد الأبعاد الإبستمولوجية والانطولوجية للعولمة في حد ذاتها ، بل إن المقصود هو أن الكثير من الدراسات والبحوث تستقر عند مستوى إعتبار العولمة تصورا له دلالاته المحدودة لفظا ومعنى يساعد على فهم الظواهر الإجتماعية المختلفة من خلال تصنيفه للأفكار والتصورات القائمة في حدود التجريد والإدراك المباشر .

فمفهوم العولمة إكتسب مضامين جديدة وتكشفت له مضامين كامنة وذلك بالتدرج خلال الجدل والمناقشات الدائرة حول العولمة ، وقد تأسس هذا المسار المفهوماتي على عدة نقاط جوهرية :

- إلتباس مفهوم العولمة .
- إحتواء المفهوم لعدة معاني .
- العولمة عملية تغيير تحدث حولنا.
- العولمة حركية شاملة ، شمولية تجعل من العالم كله مجالا لها .
- العولمة حركية تخلق في ذاتها و بذاتها آليات جديدة تعمد على تكييف الدول والمناطق والقيم مع منطقها التجانسي.
- العولمة حراك يهدف ، بمنطقه الإرغامي ،على خلق حركيات تنميط قيمي– سلوكي ومجموعة منمذجة على مستوى أسس و أشكال التنظيم الإنساني (ديمقراطية إقتصاد السوق الحر، الحكم الراشد ...إلخ) (8) .
- العولمة حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها وتتفق جميع المناقشات النظرية حولها على ذلك.

إلى جانب ما سلف فالعولمة تعيد بناء النظام الدولي على عدة مستويات :

- مستوى الفواعل وهوية الفواعل .
- مستوى المبدأ الذي يكمل الفواعل .
- مستوى قواعد اللعبة .
- مستوى الحلول والرد على المشاكل .

كما غيرت – العولمة – من الإطار الوظيفي لقواعد اللعبة الدولية والذي قام على القوة أو سياسات القوة نحو معطى جديد وهو القوة الناعمة ، ولم يعد الفاعل الدولي هو المكافح أو المجالد (gladiateur) حسب هوبز لأن العولمة فتحت المجال نحو عدد غير متناه من الفواعل : شركات عالمية منظمات غير حكومية ، إعلام وغيرها من تكنولوجيات جديدة (9) ، فالعولمة لا تقف عند حدود التأثير الميكانيكي للاعتماد المتبادل بل تقود إلى طريقة لعب أو طريقة إصلاح تقدم خطابا ليس حول نهاية الدولة أو مقاومتها ولكن حول تسوية أو تغيير طبيعتها في إتجاه نوع من الخصخصة للدولة على المستوى السيادي الإقليمي والوظيفي .

فزكي العايدي (Zaki Laidi) يرى في هذا المنحى أن العولمة لحظة تاريخية تنتمي لها مجتمعات في زمان ومكان معين للتعبير عن الذات ، هذه اللحظة تمثلت وتظاهرت في خمسة أحداث : تحرير السوق ، حادثة تشرنوبل ، سقوط جدار برلين ، ميلاد الإنترنت ، قمة سياتل (10) .

بينما يركز الكثير من الباحثين وعلى رأسهم الدكتور السيد يسين على ضرورة تجاوز التعاريف والمفاهيم المختلفة لظاهرة العولمة وذلك بالتركيز على أهميتها المعرفية من خلال نموذج معرفي يعتمد على ثلاث أبعاد : البعد الأول يركز على دراسة دقيقة لتعريفات العولمة والبعد الثاني يتعلق بالأطروحات الأساسية والبعد الثالث يتعلق بمجالات السياسة المختلفة ، وتأتي الأهمية العلمية للعولمة وذلك نظرا للحاجة إلى مفاهيم تحيط بهذا المسار ونظرا لكون العمليات السياسية والأحداث والأنشطة في عالم اليوم لها بعد

كوني متزايد مما دفع لبروز ظاهرة التوحد والاندماج المتزايد للمجموعة البشرية عبر التاريخ ومن هنا تظهر أيضا الأهمية السوسيولوجية لهذا المفهوم .

ويتفق العديد من علماء السياسة وعلم الاجتماع والإعلام على وصف العولمة بأنها مسار وديناميكية كوكبية ، تاريخية تحديثية ، إنها ليست محض مفهوم مجرد ، فهي عملية مستمرة ، يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة الاقتصاد ، الثقافة والاتصال (11) ، كما يتفقون على إعتبار مفهوم العولمة أداة تحليلية لوصف عملية التغيير الاجتماعي في مجالات مختلفة ، ذلك أن العولمة لا يمكن أن تتحقق دون حصول حد أدنى من التقاطع بين مختلف الأوضاع الاجتماعية–السياسية في العالم .

إن دراسة مفهوم العولمة تقتضي تبني موقف يختلف وإن قليلا عن الموقف الذي يسلم بممارسات صياغة التعريفات في العلوم الإجتماعية ، ذلك أن تاريخ المفاهيم كما سلفت الإشارة يهتم بما يحويه المفهوم من معنى في سياق بعينه كما يهتم بالفعل الذي يحدثه المفهوم في هذا السياق ، وتحصيلا لذلك ووصولا لمعنى مفهوم العولمة لغويا وتحليليا يجب أن نضعه في إطار فلسفي وجودي يحدد الهوية الإجتماعية / السياسية للعالم ومكوناته .

لقد كان لمفهوم العولمة أثره في زعزعة إستقرار المنظومة الكاملة للمفاهيم السياسية والإجتماعية التي تشكل في جملتها القالب الرئيسي للحداثة السياسية ، جاعلا معانيها موضع خلاف وتسببه في تذويب التمايزات التي قامت عليها إستخداماتها المتماسكة حتى الآن (12) هذا المفهوم أصبح أداة تحول وإنتقال للمفاهيم ولم يعد مجالا للجدل أو الإستخدام الإيديولوجي وأصبح له فعله في عالم مفاهيم العلوم الإجتماعية الحديثة .لقد كرس ما يمكن تسميته بعولمة المفاهيم بخلقه مشكلا للمفاهيم من خلال تغييرها وضرورة إيجاد مفاهيم جديدة ، فأصبح المطلوب من العلوم الاجتماعية بمختلف مشاربها إختراع مفاهيم جديدة وطرق جديدة ، أو بعبارة أخرى إنه ينبغي على هذه العلوم أن تتعولم هي الأخرى .

ينطبق هذا كما رأينا فيما سبق على المقولات الفلسفية الوجودية المجردة ، مثل الوحدة والمنظومة ، وأيضا مقولات مثل الدولة والسيادة والأمة والوطن والمجتمع ، وقد أصبحت معاني هذه المفاهيم إشكالية حين طعمت بها المساجلات حول العولمة ، وهكذا يبدو أن مفهوم العولمة إكتسب حياة مستقلة خاصة به لاغيا بالتدريج التراتب الفلسفي نفسه الذي جعل من الممكن أن تصبح العولمة معرفيا جزء من التجربة (13) .

ولعل المثال الأبرز لتداعيات العولمة وتأثيراتها ليس فقط على مستوى المفاهيم وإنما على جميع المستويات هو الدولة القومية ومفهوم الحكم ، فقد فرضت العولمة إعادة النظر في العديد من المفاهيم المرتبطة بها كمفهوم السيادة الوطنية ومفهوم قوة الدولة ومفهوم الأمن سواءا أن أصبحت نهايتها مطروحة أو خاضعة للمراجعة أو تم إستبادلها بمفاهيم أخرى .

ثالثا : فينومينولوجيا العولمة (*) وفهم الظواهر الإجتماعية .

في نفس الوقت الذي يرى فيه البعض ضرورة إستبعاد مفهوم العولمة يرى البعض الآخر بأن هذا المفهوم يطرح إشكالات منهجية وأنطولوجية بالغة الأهمية وما إلتباسه إلا إنعكاس للإلتباسات المنفردة للمناقشات حول العولمة وعولمة هذه الإلتباسات لدرجة أن جيمس روزينو يرى أن هذا الإلتباس نفسه هو مؤشر على مرحلة مبكرة لتحول عميق في فلسفة الوجود .

يجد هذا التناقض صداه على مستوى الصراع بين الضوابط المعرفية المتعارف عليها في العلوم الإجتماعية وواقع العولمة ، فإذا كانت ممارسات صياغة التعريفات في العلوم الإجتماعية تهدف إلى تنقية الخطاب العلمي من الإلتباس وذلك بتحليل المفاهيم

(*) : لفظ الفينومينولوجيا يتكون من كلمتين: "فينومين"و" لوغوس"، ويعني علم الظواهر ، والفينومين في أصله الإغريقي يفيد معنى الإبانة والظهور، كما يعني المنجلي أو الذي يحضر داخل شيء من الأشياء كما يفيد الشيء الذي يبين عن نفسه. فالفينومينولوجيا بمعناها المركب تفيد جعل الموجود يظهر من تلقاء ذاته فأن تمارس الفينومينولوجيا هو أن تساعد الشيء على الظهور وتمكينه من الإفصاح عن نفسه بغية إدراكه .

المتعارف عليها بإشتراط دلالات معينة من خلال تعريفات واضحة وقاطعة وتعريفات واعدة بتقديم أساس لمزيد من التقصي العملي للظاهرة المدرجة ضمن المفهوم ، فإن إلتباس مفهوم العولمة أصبح في حد ذاته هو ضرورة لفهم بزوغ العولمة وتطورها في الواقع .

فالعولمة تنتمي إلى خطابات متعددة من النظرية السياسية إلى الأدب ومن الاقتصاد والتاريخ إلى العلوم السياسية ، هذا الامتداد الواسع يساهم في ثراء مفهوم العولمة بقدر ما يساهم في غموضه ، إنه مفهوم يفرق أكثر مما يوحد ولهذا إتجهت الكثير من الخطابات إلى ضرورة المرافعة من أجل مفهوم أوسع للعولمة في سياق تاريخي أكبر (14) .

العولمة بيداغوجيا تعني تشخيص للعالم ، فهي تمثيل ، إظهار للعالم ، لا يمكن فهمها تقنيا ولكن ظاهراتيا ، ظاهراتيا يعني : أن النظر إلى الظاهرة " أ " أو " ب " هو جزء في حد ذاته من الظاهرة (15) .

الظاهراتية منهج ينحصر في وصف الظاهرة ، أي ما هو معطى مباشرة بعيدا عن عمل أي تقييم في محاولة للوصول بذلك إلى أكبر قدر ممكن من الموضوعية ، وهي كمنهج تبتعد عن الاتجاهات التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر فلا هي بالمنهج الإستدلالي ولا بالمنهج الإستقرائي أو حتى التجريبي ، بل تسعى إلى الكشف عن حقيقة الأشياء نفسها .

نقطة البدء في الفينومونولوجيا تتحدد من خلال القبول بوجود معطيات حسية وذلك بتجنب أي شك قد تثيره حين تقف بيننا وبين الإدراك المباشر للعالم أي ما هو معطى حيث " شيء " تقابل " معطى " في الظاهراتية و المباشر هنا ليس ما هو محسوس – كما يرى الحسيون والتجريبيون – بل ما هو معطى أي المعطيات الحسية للظاهرة المتبدية أمامنا .

تبعا للظاهراتية أو الفينومينولوجيا فإنه ينبغي صياغة منهج معرفي أساسه العودة إلى العولمة نفسها ، وذلك بالبحث المباشر فيها كما يخبرها الوعي بتحرر كامل من أي مفاهيم أو نظريات مفسرة مسبقة ، وذلك بالإعتماد على الخبرة الحدسية للظواهر كنقطة بداية (أي ما تمثله العولمة في خبرتنا الواعية) ثم تنطلق من هذه الخبرة لتحليلها وأساس معرفتنا بها .

من هذا المنطلق الفينومونولوجي فإن العولمة تفهم بطريقتين لا يمكن الفصل بينهما : أولا تفهم إعتمادا على خطوات المنهج الفينومونولوجي ولا يتم ذلك إلا من خلال النظر إليها كظاهرة تستنبط حقيقتها من كنه ماهيتها ، وثانيا تفهم على أساس أنها أضحت هي في ذاتها مع مرور الوقت تشكل فينومونولوجيا للعالم أي أصبح العالم يفهم من خلالها لأنها تكاد تستغرق جميع المجالات الحياتية : إقتصادية ، سياسية ، إجتماعية ..... فهناك وقائع وتشخيصات تتماثل وتتظاهر بصفة مستمرة في إطار عولماتي يجب فهمه من خلال مدلولات رمزية ، وتبعا لذلك فالعولمة دخول رمزي في عالم خاص بكل مجتمع أو بمعنى آخر تدخل العالم في الفضاءات الإجتماعية ، السياسية ، الثقافية الخاصة بكل حيز أو بعد .

وبالنظر للعولمة كظاهراتية تبرز المقاربات المختلفة التي تناولت العولمة وحاولت تفسيرها ، هذه المقاربات التي يمكن إجمالها في ثلاث ، المقاربة الأولى وتحاصر دور الدولة من خلال التركيز على العولمة كمجموعة مسارات متشابكة إقتصاديا ، ماليا ، تكنولوجيا ، ثقافيا ، سياسيا ، إجتماعيا وقيميا تشمل كل العالم و تحركه فواعل فوق وطنية و المقاربة الثانية ترى بأن العولمة تعكس توجهات عالمية نحو التجانس والتماثل من حيث القواعد القيم ، السلوكات و الأذواق و تجعل العالم مجالا مفتوحا للاستهلاك المادي و القيمي ، بينما المقاربة الثالثة فتنظر للعولمة كحراك إنساني يهدف في النهاية لغربنة العالم على المستوى القيمي – السلوكي و للتأسيس لحركية تسلط أمريكي على المستوى الكوني (16).

لكن بعيدا عن هذه المعاني أو بإعتبار كل هذه المعاني فإن العولمة تتدخل لتراقب كل شيء ، وتقصي لكي تهيمن على كل شيء وفي إطار هذه الفلسفة تطرح سؤال مركزي حول : من يحكم ؟ من يحكم من حيث النسق ومن حيث الميكانيزمات التي تتحكم في مختلف الظواهر الحداثية التي تعيد العولمة بناءها كونها تجعل الأقوى مرتبطا بالأصغر، وتجعل صاحب السلطة تحت تأثير المحتج والقانون تحت رحمة الفوضى (17) .

رابعا : العولمة والحكم (الكوسموقراطية) كعمليتي تهجين .

في ضوء تعدد المجالات والسياقات التي تؤثر فيها العولمة السياسية والإقتصادية والثقافية والعسكرية ، فإنه لكل مجال من هذه المجالات عولمته الخاصة التي قد تتميز بسمات فارقة عن العولمات الأخرى وبالتالي لا يمكن فهمها بشكل أحادي مما يقتضي الحديث عن عولمات بالجمع بدلا من العولمة بالمفرد .

إنطلاقا من مفهوم العولمات أو تعدد أبعاد العولمة فإنه تسود النظرة التي تعتبر العولمة بوصفها عملية تهجين تتمخض عن خليط كوكبي ، هذا الخليط الكوكبي لا يستقر على ميزة واحدة أو مجال واحد أو حتى ركيزة واحدة لأنه ببساطة يستمد كينونته من العولمة ذاتها في سياقاتها المختلفة والمتشعبة .

لقد تطور مفهوم التهجين كأداة تحليل وكنمط تثاقف في العلوم الإنسانية كمحاولة لرصد عمليات العولمة على المستوى الثقافي من جهة ، وكفعل نقدي ينفي مفهوم الأصل في الحداثة الغربية ونظرياتها العلمية من جهة أخرى ، فهو يعني في مستوياته المختلفة أن الظواهر الثقافية هي تفاعلات وتراكمات من روافد حضارية عدة ليست حصرا على فترة زمنية محددة أو بقعة مكانية ما ، وذلك بعكس ما حاولت إيديولوجيا الدولة القومية في فترة الحداثة الأوروبية الإدعاء به من أن لكل قوم ثقافة خاصة به تدل على أصله ، فلا أصل هنالك ، حسب التهجين ، وإنما طبقات من المعاني والأشكال تنتقل من ثقافة لأخرى وتتفاعل معها بحسب ظرف تاريخي ما ، حرب، سلم ، تجارة ، هجرة ، زواج ، سفر للدراسة وما إلى ذلك ، إلتقاء هذه الروافد في زمان ومكان محددين يصيغ المعاني وأشكال تجلياتها في ظواهر ثقافية يمارسها الناس عامة ، وعليه فإن التهجين هو حركة دائمة وحيوية بها إختلاط ، تعارف ، تبادل ، صراع وتعدد .

فكرة التهجين حاضرة بشكل متزايد في وصف الظواهر واسعة النطاق والتي ترتبط بالعولمة ، فحسب عالمة الاجتماع ساسكيا ساسن Saskia Sassen فإن مجموع العمليات التي نسميها العولمة هي بصدد الإنتاج في أعماق الدولة الوطنية لشكل جزئي ولكنه معبر وهام من السلطة ، شكل هجين ليس خاصا تماما ولا عاما تماما ، ليس وطني تماما وليس عالمي تماما .

بينما يري الإقتصادي إيلي كوهين Élie Cohen بأنه يجب أن نقبل الطابع الهجين للسلطة التنظيمية المستقلة كمؤسسة عامة تشتغل وفقا لخيارات سياسية لكنها تعمل كدعوى تحكيمية خاصة . وكذلك تعتبر السياسية الأمريكية : ميشال إيغون Michelle Egan بأن التحولات على مستوى صناعة القرار الأوروبي لا تستند فقط على مختلف المستويات المؤسسية للحكم ولا على إعادة التوزيع الإقليمي للكفاءات وإنما تستند أيضا على نمط متميز من التنظيم ، شكل هجين بين الفواعل الدولتية والغير دولتية . وقد ضمن مجلس التحليل الاقتصادي في تقريره المتعلق بوضع الخطوط العريضة لرؤية مشتركة لإدارة العولمة مجموعة من المبادئ أطلق عليها مبادئ من أجل حكم هجين بينما يرى أولريش بك من زاوية نقدية أن مفهوم العالم الهجين ضروري لكنه غير كاف لأنه يقول بما هو غير موجود ولا يقول بما هو موجود (18) .

فثنائية العولمة / التهجين تطرح :

أولا ، قضية تجريبية تقول : إن سيرورات العولمة ماضيا وحاضرا يمكن وصفها بشكل صحيح على أنها سيرورات تهجين .

و**ثانيا** ، موقفا نقديا : موقفا يعترض على رؤية العولمة من منظور إضفاء صفة التجانس أو من منطق ثنائية التحديث / التغريب بعدها رؤية ضيقة تجريبيا ومسطحة تاريخيا (19).

فمايكل هاردت وأنطونيو نيغري يؤكدان أنه لا يأتي الإنتقال إلى الإمبراطورية الجديدة إلا من غسق إحتضار السيادة الحديثة ، فعلى النقيض من الإمبريالية لا تقوم الإمبراطورية بتأسيس مركز إقليمي للسلطة ، كما لا تعتمد على أية حدود أو حواجز ثابتة إنها أداة حكم لا مركزية ولا إقليمية دائبة تدريجيا على إحتضان المجال العالمي كله في إطار تخومها المفتوحة المتسعة ، تتولى الإمبراطورية إدارة الهويات الهجينة والمنظومات التراتبية المرنة والمبادلات المتعددة عبر شبكات طبقات متباينة من الحكم والقيادة ، باتت الألوان القومية المتمايزة لخريطة العالم الإمبريالية متداخلة ومندمجة في قوس قزح العالم الإمبراطوري (قوس قزح العولمة) . (20)

بينما ومن جانب آخر يرى روبرتسون أن الدولة القومية قد تحولت إلى أحد الكيانات الكبرى لإفراز التنوع والتهجين ، منذ أن بدأت حقبة الدولة القومية في أواخر القرن الثامن عشر وهنا تمثل الحالة اليابانية مثالا واضحا لما يسميه ويستني Westney محاكات عبر المجتمعات أو ما يمكن أن يوصف بمصطلح الدمج الإنتقائي الذي يبعد عن الوصف السائد بين الدول القومية لنسخ الأفكار والتطبيقات من مجتمعات أخرى للمشاركة بدرجات متفاوتة من النسقية في مشروعات إستيراد وتهجين ، فمع التأكيد على أن الفكرة الثقافية للدولة القومية هي حقيقة عالمية فإنه ينبغي – أيضا – أن نقر بأن الدولة القومية قد شاركت في التعلم الإنتقائي من المجتمعات الأخرى خاصة منذ أواخر القرن التاسع عشر وبذلك فإن كل دولة قومية تجسد مزيجا من الأفكار الدخيلة (21) .

إلا أنه وتجاوزا لإعتبار هذه العلاقة قضية تجريبية أو موقفا نقديا تكيف هذه العلاقة من وجهة نظر ثالثة من خلال سماتها الغالبة والمؤثرة في إطار التهجين كمقاربة ذات شأن ومنظورا ذا معنى وكعامل تعديل وتصويب لمفهوم الثقافة المنطوية على ذاتها وكعامل من عوامل إعادة تنظيم الفضاءات الإجتماعية ، فالعولمة المعاصرة المتسارعة لا تعني إلا تهجينا لثقافات مهجنة

إذن فإستخدام مفهوم (الهجين) يجب أن يتجاوز البحث عن سماته الافتراضية فبالنسبة لمقاربة الاقتصاد المؤسساتي ، الهجين هو وضع خاص من التنظيم الاقتصادي القائم على التعاون وليس على السوق أو التسلسل الهرمي ، وبشكل أساسي فإن الأمر يتعلق بمقاربة تحليلية جزئية للمعاملات الإقتصادية وإنخراطها في إطار قانوني تعاقدي ، بينما على مستوى العلوم الاجتماعية والسياسية فإنه يتم الحديث عن مفهوم المنتدى الهجين " بإعتباره فضاء مفتوح حيث يمكن للمجموعات أن تجتمع من أجل مناقشة الخيارات التقنية التي تدفع نحو التشاركية " ، هذا المفهوم يسمح بإنشاء مجموعة من الفئات التي من خلالها يتم تقييم قدرتها لتسهيل عملية تعميق النظام الديمقراطي (22).

بينما تتبنى المقاربة التدويلية منظورا دوليا بإعتبارها إمتداد لنهج الهراطقة (الإبتداع والهرطقة) في الاقتصاد السياسي الدولي ، والتي تصور العولمة بأنها أبعد من أن تخلق تعارضا بين القيود التي تفرضها السوق وسيادة الدولة ، فمن وجهة النظر هذه ، لعبت الدولة ولا تزال تلعب دورا محوريا في عملية العولمة لكن هذا الدور لم يفسر يوما بأنه ضد السوق ، فهي أشبه ما تكون بهيئة وساطة يمكنها تعزيز النفوذ المتزايد لرؤوس الأموال على الصعيد عبر الوطني ، شرعنة جذوره المحلية ، وتوفير مجموعة من التعويضات المحتملة لأولئك الذين يعتبرون الأكثر إستبعادا من هذه الدينامية (23).

هناك علاقة وثيقة بين مفهوم التهجين والأشكال الجديدة من العمل الجماعي والسلطة الدولية الناجمة عن التأثير المتزايد والمتفاوت للجهات الفاعلة غير الحكومية على الساحة العالمية ، ففي هذا الصدد تتناول بعض الدراسات على وجه التحديد إشكالية هذا الموضوع من خلال دراسة الدور السياسي الذي إكتسبته الفواعل الاقتصادية الخاصة و باحثون آخرون يعالجون بشكل أكثر دقة كيف أن الفواعل الغير دولتية الخاصة ، العامة المترابطة أو حتى غير الشرعية قد نالت أهمية كبرى من خلال مجموعة من الملفات التي كانت مهملة طويلا من قبل علماء العلاقات الدولية ، بينما آخرون يأخذون في حسبانهم الدروس المستقاة من الجغرافيا حول التشبك المعقد للهياكل ووظائف الفضاء أين تأخذ الديناميكيات الإقتصادية مكانا لها ، فالتهجين يبدو تحت رحمة هذه المحاولات المختلفة لفهم التأثير السياسي لمجموعة واسعة من الفواعل والآليات و التحولات على المستوى العالمي (24) .

تمثل الكوسموقراطية في هذا النطاق نموذجا بارزا لكونها تقف بين مايمكن تسميته النموذج التعددي الويستفالي للسيادة الدولتية والنموذج الأحادي للحكومة العالمية ، وفي هذا السياق تصبح وظائفها مختلفة وأكبر من وظائف الحكومات ولا تدعو للنظر إليها أو فهمها من خلال مصطلحات القرن التاسع عشر كتوازن السلطات أو القوى أو من خلال نظام الحكم الإتحادي أو حتى الإنتشار عبر الحدود ، وإنما من خلال تعدد السياسات وتشابك القوى والقواعد والمسارات والاتجاهات إنها مجال مفتوح وواسع للغاية بحيث يستقطب المؤسسات شبه الحكومية و الدولة ، ما تحت الدولة وما فوقها والعمليات متعددة الأبعاد التي تتفاعل ، ولها آثار سياسية واجتماعية في إطار كوني وفيزيائي غير محدود ولا نهاية تبدو له في الأفق بالمعنى الإبستمولوجي إنها أكثر فوضوية وأكثر

تعقيدا من النظام السياسي وتفهم بشكل أفضل بأنها ضرب من مزيج بين الخطوط المتحركة والمتقاطعة للسلطات الحكوميةالملاحظ أنه رغم المسافة الجغرافية المتباعدة بين فواعل هذا النمط الحكومي للكوسموقراطية نجد أن حجم الإتصال والتكامل العابر للحدود كبير ومتداخل ومتفاعل ومندمج على نحو شبكي كثيف مستفيدا من تأثير التكنولوجيات الجديدة والتي جعلت من الكوسموقراطية نسق مرن من جهة وهجين من جهة ثانية ، لأنها تجمع في نفس الإطار الديمقراطية مع الديكتاتورية والأنظمة التسلطية مع دول القانون والاوليغارشيا مع التعددية فهي تضم النقيض مع النقيض في نسق واحد تتعدد فواعله وتختلف لكنها تتصل وتتخاطب في معادلة ليست بالضرورة سلمية أو هيراركية بل شبه فوضوية ، فوضوية حيث يتحرك الجميع في زمان واحد لكن ليس بالضرورة في مكان واحد .

هنا تكمن فلسفة الكوسموقراطية فالكل يتحرك عموديا وأفقيا بشكل مختلف لكنه يعبر عن منظومة واحدة (العولمة) وعن تحول من العقلانية البيروقراطية إلى العقلانية الماناجيرية في مفهوم الحكم وإدارة العلاقات الدولية .

ثمة سوسيولوجيا جديدة تأخذ شكلها وتقوم على الأبعاد الكونية والكوكبية حول جملة من المفاهيم : شبكات إجتماعية بدل من مجتمعات ومناطق حدودية ومجتمع كوكبي وعابر للحدود ، إنه عالم من الرؤى والنماذج أو من القيم والمواقف أو من المفاهيم والمعايير وهذا العالم من المعاني والدلالات والعلاقات ليس متجانسا بل هو منسوج من الفرق والاختلاف قائم على الوصل والفصل ، ولا يخلوا من التعدد والتعارض إنها تركيبة يعاد تشكيلها على سبيل التطعيم والتهجين (25) .

خاتمة :

لقد أصبحت المفاهيم تشكل مأزقا معرفيا لا مناص من تجاوزه ، بما يكتنفها من صعوبات أثناء التعاطي معها بأي شكل من الأشكال ، وتنسحب هذه الآثار على الفكر كما تنسحب على الواقع وتجد في سطحية المقاربة وعفوية الممارسة بؤرا لتفشي المغالطات المفاهيمية ونزوع الدراسات والأبحاث لتجاوز الغاية المقصودة منها وحتى من التجرد من الهوية والكنه الحقيقي للذات ، ولعل النموذج البارز عن ذلك ما يفعله مفهومي العولمة والحكم في نطاق الأدبيات السياسية والإجتماعية وبالخصوص على مستوى الدراسات العربية .

إلا أنه لا غنى عن القول بأنه من الضروري أن يكون المفهوم نابعا من ثقافة وهوية مستخدمه بعيدا عن التقليد والجمود أو يتم تبيئته في حدود الحاجة إليه ، ونظرا لأن للمفاهيم تأثير كبير في المعاملات المختلفة فقد أشار لذلك الرسول صلى الله عليه وسلم وبينه لأصحابه عندما كان الأعراب يسمون العشاء العتمة لكونهم يعتمون بحلاب الإبل أي يؤخرونه إلى شدة الظلام، فقال لهم: (لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم العشاء، فإنها في كتاب الله العشاء، وإنها تعتم بحلاب الإبل) فنهاهم عن استعمال ما تستعمله الأعراب في الدلالة على وقت العشاء، مع أن الوقت الذي يشير إليه الأعراب بهذه التسمية هو وقت صحيح للعشاء، وذلك لئلا تغلب السنة الجاهلية على السنة الإسلامية.

فما يقدمه مفهوم العولمة على مستوى الدارسات السوسيولوجية لا يقل أهمية عن المنظومة المعرفية التي تدرجت وتشكلت على مر فترات طويلة من الجهد الإنساني ، والأكثر من ذلك أن هذا المفهوم أعاد النظر في كثير من المفاهيم من قبيل تلك المرتبطة بالدولة القومية وفتح المجال واسعا للترابط بين المحلي والعالمي .

وعندما تندمج المفاهيم كما هو الحال بالنسبة للعولمة والحكم في صورة نسق من الإعتماد المتبادل العابر للدول والحدود والفضاءات ، والتكامل في إطار الفعل ورد الفعل من خلال التدفق السريع للمعلومات والسرعة القصوى في توزيع القيم تبرز الضرورة لتفرض ما يمكن تسميته " شكل جديد من السلطة الحكومية" مع ظهور سياسات وفواعل ومضامين جديدة من قبيل مفهوم الكوسموقراطية .

ففكرة الكوسموقراطية تنطوي على نموذج فريد من الحكم يستقطب أطرا غير محدودة تعتمد الإتصال بينها بغض النظر عن الإختلافات القائمة في الإقتصاد أو السياسة أو الثقافة أو غيره ، وهذا النمط الجديد يبدو أنه يتجاوز كل المعايير والضوابط المتعلقة بالحكم في سبيل الوصول إلى غايته ونتيجته النهائية . مما يتيح للقوى الكبرى أن تتمظهر خارج مكانها الطبيعي وأن تتحرك خارج الزمان بالمعنى التكنولوجي وأن تشرك أدوات وقوى أخرى معها في التمدد والتأثير ، سواء من خلال مبدأ " التدخل الإنساني " أو " حق الحماية " أو مفاهيم أخرى تحكم الظاهرة العالمية وتستأنس بها بشكل أكثر مرونة ونعومة وضمنية أيضا ولن يتأتى ذلك إلا في عصر العولمة .

وبالتالي وتبعا لما سلف فإن دراسة العولمة تقتضي نظرة جديدة تقوم على العودة إلى الظاهرة نفسها ، وذلك بالبحث المباشر فيها كما يخبرها الوعي بتحرر كامل من أي مفاهيم أو نظريات مفسرة مسبقة وبذلك يتم تجاوز الدراسات العرضية والجامدة إلى دراسة المشكلات الابستمولوجية للعولمة والقائمة على العلاقة بينها والواقع المحسوس ومدى فعاليتها بالكشف عن حقيقتها وأهدافها وموقع الإنسان والمجتمع في كل ذلك .

الهوامش :

01-أنتوني غيدنز ، **علم الإجتماع** ، ترجمة : فايز الصياغ ، (لبنان : المنظمة العربية للترجمة ، 2005) .ص .117.

02-شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم ، المناهج ، الإقترابات والأدوات** ، ط . 5 (الجزائر : درا هومة ، 2007) ، ص . 35 .

03-مادلين غراويتز ، **مناهج العلوم الإجتماعية** ، ترجمة : سام عمار ، الكتاب الثاني ، (دمشق :المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، 1993) ، ص .53 .

04-إدوارد كونت وروجر هيكوك ، **عوائق بناء المنهج ، مقاربات زمكانية ونهاية البداية ، في : روجر هيكوك وآخرون البحث النَقدي في العلوم الاجتماعية : مداخلات شرقية - غربية عابرة للاختصاصات** ، ترجمة : اليز أغزريان ، (فلسطين : معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية ، جامعة بيرزيت ، 2011) ، ص . 12.

05- توربون جوران ، " العولمات : الأبعاد ، الموجات التاريخية ، والمؤثرات الإقليمية ، وتوجيه الحكم المعياري " ، ترجمة : بدر الرفاعي ، في مجلة الثقافة العالمية ، العدد : 106 ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ماي 2001 . ص . 09 .

06-جنز بارتلسون ، " ثلاث مفاهيم للعولمة " ، ترجمة : سعد زهران ، **في مجلة الثقافة العالمية** ، العدد ، 106 ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ماي 2001) ، ص . 43.

07 - Zaki Laidi et Pascal Lamy ," La gouvernance ou comment donner sens a la globalisation" http://www.laidi.com/papiers/monde.pdf. (12/03/2010).

08 – محند برقوق ، " مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة " ، (جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام ،2009-2010) . www .berkouk-mhand.yolasite.com.(10/10/2010)

09- Bertrand Badie ," L'adieu au gladiateur ? La mondialisation et le renouveau des relation internationales" **revue Relations internationales** , n° 124 (France : cairn ,2005/4) , p .96.

10- Zaki Laidi , « La Mondialisation Comme Phenomenologie Du Monde » .

http ://www.laidi.com/papiers/monde.pdf (18/02/2009)

11- المرجع السابق ، ص .44.

12- جنز بارتلسون ، المرجع السابق ، ص . 43 .

13- السيد يسين ، " في مفهوم العولمة " ، **في المستقبل العربي** ، العدد : 288 ، (دمشق : مركز دراسات الوحدة العربية فيفري 1998) . ص. 06 .

14- Bertrand Badie .op .cit .p .96.

15- Zaki Laidi , op .cit .

16- محند برقوق ، المرجع السابق .

17- Bertrand Badie , Op Cit , p.99. .

18- Jean-Christophe Graz , " Les hybrides de la mondialisation" , **Revue française de science politique** , (2006/5Vol. 56) , p. 765 .

19- يان ندرفين بيترسه ، **العولمة والتهجين** ، في فرانك جي . لتشنر وجون بولي ، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ** ، ترجمة : فاضل جتكر ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004) ، ص . 194.

20 – مايكل هاردت ، المرجع السابق ، ص ، 13 .

21– محمد حسن البرغوثي ، **الثقافة العربية والعولمة** ، (ليبيا : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2008) ، ص ، 55.

22- Jean-Christophe Graz , Op.Cit , P. 786 .

23- Ibid.

24- Ibid .

25- علي حرب ، **حديث النهايات** ، (بيروت : المركز الثقافي العربي ،2000) ، ص ،50.